

سيدي الرئيس،

ترى المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان و ADHRB أن المملكة العربية السعودية تشهد تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان يتناقض مع ما تروج له الحكومة حول إصلاحات وتغييرات.

فمنذ بداية العام 2018، نفذت الحكومة 53 حكم إعدام 44 بالمئة منها وفقا لجرائم ليست من الأشد خطورة في القانون الدولي. إضافة إلى ذلك لا يزال أكثر من إثنين وأربعين شخصا على الأقل يواجهون خطر الإعدام في أي لحظة بينهم ثمانية أطفال.

تتجاهل الحكومة السعودية في عمليات وأحكام الإعدام النداءات المتكررة التي وجهها لها المقررون الخاصون أو الهيئات الأممية كما أنها تتحجج بقانون مكافحة الإرهاب لتبرير الانتهاكات . إضافة إلى ذلك تزايدت مؤخرا عمليات الاعتقال التعسفي، حيث شنت الحكومة سلسلة من حملات الاعتقال طالت خلال الأشهر الماضية رجال أعمال ورجال دين وأمراء ونشطاء وغيرهم إلى جانب استمرار ممارسات التعذيب في السجون والتي تؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة.

تدهور حقوق الإنسان في السعودية يترافق مع خنق متزايد للمجتمع المدني ووسائل الإعلام ولكل رأي مغاير للرأي الرسمي وهو ما يساهم في تشويه الحقائق حول ما يحصل في البلاد.

إن مصداقية وإستمرار عمل مجلس حقوق الإنسان بفعالية يتطلب محاسبة جدية للسعودية على ممارستها وانتهاكاتها وخاصة أنها عضو في المجلس للمرة الرابعة.